الأمم المتحدة

S/2008/195

مجلس الأمن

Distr.: General
25 March 2008
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرسل إليكم تقرير حلقة العمل التي نظمت لأعضاء مجلس الأمن الحاليين والمنتخبين حديثا، يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في تاريتاون هاوس (انظر المرفق). وقد جرى تجميع التقرير النهائي وفقا لقواعد شاتهام هاوس تحت المسؤولية الحصرية للبعثة الدائمة لفنلندا.

واستنادا إلى التعليقات الإيجابية جدا التي ما فتئنا نتلقاها كل سنة من المشاركين، تبقى حكومة فنلندا ملتزمة برعاية حلقة العمل بوصفها مناسبة سنوية. وتعرب حكومة فنلندا عن أملها في أن يساعد هذا التقرير الأعضاء المنتخبين حديثا على الإلمام بأساليب عمل وإجراءات المجلس وأن يساهم كذلك في فهم أفضل لمدى تعقيد عمل المجلس لدى أوساط أعضاء الأمم المتحدة عامة.

وأرجو ممتنة تعميم هذا التقرير كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هايدي **شروديروس – فوكس**
السفيرة
القائمة بالأعمال بالنيابة
نائبة الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

090408 080408 08-28172 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة

"الانطلاق إلى العمل بقوة":
حلقة العمل السنوية الخامسة لفائدة أعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا

١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

مركز مؤتمرات تاريتاون

تاريتاون، نيويورك

نظمت حكومة فنلندا – بالتعاون مع مركز المنظمات الدولية بجامعة كولومبيا، وشعبة شؤون مجلس الأمن بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) – حلقة العمل السنوية الخامسة لفائدة أعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا، يومي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

وما فتئت حلقات العمل السنوية تساعد الأعضاء المنتخبين حديثا في التعرف على ممارسات المجلس وإجراءاته وأساليب عمله كي يكونوا قادرين على "الانطلاق إلى العمل بقوة" عندما يلتحقون بالمجلس في شهر كانون الثاني/يناير التالي. وما فتئت السلسلة توفر أيضا لأعضاء المجلس الحاليين فرصة للتفكير مليا في عملهم في إطار غير رسمي. والهدف من حلقات العمل هو تكملة الإحاطات السنوية التي يقدمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن جوانب عمل المجلس.

وتضمنت الأمسية الافتتاحية هذه السنة ملاحظات أدلى بها إبراهيم غمباري، المستشار الخاص للأمين العام، بشأن العهد الدولي مع العراق ومسائل أخرى، وجان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

وشمل البرنامج الذي استمر يوما كاملا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر أربع جلسات مائدة مستديرة ركزت على المواضيع التالية:

أولا – حالة مجلس الأمن عام ٢٠٠٧: تقييم الوضع والتطلع إلى المستقبل

ثانيا – أساليب العمل

ثالثا – لجان مجلس الأمن وأفرقته العاملة

رابعا – الدروس المستفادة: ملاحظات المشاركين في حلقة عام ٢٠٠٧

الكلمات الرئيسية والمناقشة خلال العشاء الافتتاحي

أدلى إبراهيم غمباري، المستشار الخاص للأمين العام بشأن العهد الدولي مع العراق ومسائل أخرى بإحدى الكلمتين الرئيسيتين خلال حفل العشاء الافتتاحي للمعتكف. وذكر أنه استنادا إلى تجربته الخاصة كممثل دائم لدولة عضو في مجلس الأمن في الفترة ما بين ١٩٩٤ و ١٩٩٥، قدم نصائح لأعضاء مجلس الأمن الجدد وأدلى بملاحظات بشأن أدوار كل من مجلس الأمن والمساعي الحميدة للأمين العام.

وأوصى السيد غمباري بأن يستفيد جميع أعضاء مجلس الأمن الجدد من الأمانة العامة بصفتها مصدرا للمعلومات الموثوقة والمتاحة في الإبان، وشجعهم على الاجتماع كثيرا بموظفي الأمانة العامة بشأن القضايا ذات الاهتمام. وأكد أن شعبة شؤون مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية تشكل موردا ثمينا بشكل خاص رهن إشارة مجلس الأمن وأعضائه.

وارتأى السيد غمباري، أن على أعضاء مجلس الأمن الجدد أن يركزوا مواردهم واهتمامهم على عدد قليل من القضايا المحددة المطروحة في جدول أعمال المجلس، وبخاصة تلك الأقرب إلى منطقة عضو المجلس. وأضاف أن جميع أعضاء مجلس الأمن سيحترمون ويقدرون خبرة كل عضو في القضايا المتصلة بمنطقته، متيحين للأعضاء غير الدائمين المجال للاضطلاع بدور هام في عملية رسم سياسات المجلس.

وشدد السيد غمباري على ضرورة أن تُبقي البعثات الدائمة لأعضاء مجلس الأمن حكومات بلدانها على اطلاع على المستجدات في جميع الأوقات. وعندما يخفقون في توضيح جميع الرهانات والمواقف، فإنهم يعرضون أنفسهم لخطر إمكانية اتصال عضو آخر من أعضاء مجلس الأمن بحكومتهم قبل أن يفعلوا، وأن هذا الأخير قد يُقنع الحكومة بتنقيح تعليماتها للبعثة الدائمة.

وأخير، أوصى السيد غمباري بأن يعمل أعضاء مجلس الأمن الجدد بشكل وثيق مع الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن والدول الأخرى، وتحديدا الجهات التي يمثلونها ضمن أعضاء الأمم المتحدة عموما. فالاتصالات المستمرة بين أعضاء مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة عموما تكفل وجود التزام تام من عامة الأعضاء بقرارات المجلس، وهو ما يحسن آفاق تنفيذها الفعلي.

وفي الجزء الثاني من كلمته، أدلى السيد غمباري بملاحظاته بشأن العلاقة بين مجلس الأمن والمساعي الحميدة للأمين العام. وذكر ستة عناصر ذات أهمية حاسمة في نجاح ممثلي الأمين العام: '١' على مبعوث الأمين العام أن يُقيِّم مواقف الأطراف باستمرار؛ '٢' وعليه أن يكسب ثقة الأطراف والثقة في عمله ويغذيها ويحافظ عليها؛ '٣' وعليه أن يكون محايدا؛

’٤‘ وينبغي أن تكون له وسائل الترغيب والترهيب، وبخاصة في التعامل مع مفسدي العملية؛ ’٥‘ وينبغي للمبعوث أن يحظى بثقة مجلس الأمن التامة؛ ’٦‘ وهو يحتاج إلى دعم قوي من مجلس الأمن. وعندما لا يستطيع مجلس الأمن التوصل إلى اتفاق، فإنه قد يفضل منح حرية تحرك كبيرة لمبعوث الأمين العام، وفي الوقت نفسه يولي اهتماما شديدا لكل خطوة من خطواته. وبغض النظر عن مدى انقسام مجلس الأمن بشأن مسألة مدرجة في جدول أعماله، لا بد أن يقدم المجلس الدعم لمبعوث الأمين العام وأن يبدي علنا وبانتظام هذا الدعم.

وافتتح جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ملاحظاته بتقديم وجهة نظره بشأن تطور نشاط الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وأشار إلى أن حفظ السلام نشاط أنشأه مجلس الأمن، وبخاصة أعضاؤه المنتخبون. ولاحظ السيد غينو أنه أثناء أزمة قناة السويس عندما كان الأعضاء الخمسة الدائمون منقسمين – حيث كانت المملكة المتحدة وفرنسا تعارضان الأعضاء الدائمين الآخرين – كان حفظ السلام هو الحل الذي أوجده أعضاء المجلس المنتخبون. وأشار إلى أن حفظ السلام تطور ليصبح شيئا مختلفا كثيرا كما كان متوخى منه وقت أزمة قناة السويس. ولاحظ أن لحفظ السلام اليوم طابعا ذا أبعاد أكثر تعددا، تشمل في كثير من الأحيان إصلاح قطاع الأمن ودمج الاستجابتين الإنسانية والإنمائية.

وحسب رأي السيد غينو، فقد استُخلصت دروس شاقة بشأن حفظ السلام نتيجة للبعثات الصعبة في التسعينات في رواندا والصومال ويوغوسلافيا السابقة. وأشار السيد غينو إلى أن نشاط الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام قد تعافى في السنوات الأخيرة نتيجة تحليل مستفيض لإخفاقات تلك الفترة، كما يظهر مثلا من التقارير المتعلقة بسريبرينيتشا (A/54/549) ورواندا (S/1999/1257)، وكذلك تقرير الإبراهيمي (S/2000/809-A/55/305). بيد أنه أشار إلى احتمال نسيان بعض الدروس الشاقة المستفادة في التسعينات. وفي هذا الصدد، طرح خمسة أسئلة جوهرية على مجلس الأمن فيما يتعلق بإمكانية نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام:

- هل ثمة سلام ليحفظ وهل توجد موافقة الأطراف؟ أشار السيد غينو إلى أنه توجد العديد من المناطق الرمادية في حفظ السلام عندما يكون هناك اتفاق هش بين الأطراف ويكون هناك من يفسدون العملية على أرض الواقع. وأشار إلى أن الجزم فيما إذا كان ثمة سلام ليحفظ أم لا في مثل هذه الحالات هو حكم يجعل عمل مجلس الأمن ينطوي على تحد خاص.

- أمن المناسب حفظ السلام عندما تكون ثمة حاجة إلى إجراءات أقوى؟ حذَّر السيد غينو من أن يفضي حفظ السلام إلى إخفاق إذا كانت الأطراف الأساسية في نزاع ما غير ملتزمة بالسلام. وفي رأيه، هذا ما يوجب على مجلس الأمن أن يستكشف خيارات أخرى، من قبيل إصدار ولايات تحالفات الراغبين، كما فعل في تيمور – ليشتي وأفغانستان.

- هل مجلس الأمن موحد؟ ذكر السيد غينو أنه لا بد من وجود وحدة المجلس قولا وفعلا، إذا كان لحفظ السلام أن ينجح. ولاحظ أن القوات والمعدات العسكرية المنشورة في بعثة لحفظ السلام لا تعدو أن تفتح مجالا لعملية سياسية. وأشار السيد غينو أيضا إلى أنه في الظروف التي يكون فيها الأعضاء الدائمون منقسمين، يمكن للأعضاء المنتخبين في كثير من الأحيان المساعدة على إيجاد توازن أفضل وهدف مشترك ووحدة في المجلس.

- هل ستكون الموارد اللازمة موجودة لإنجاز الولاية؟ أعرب السيد غينو عن قلقه لأن غياب الموارد الكافية يمكن أن يؤدي إلى إخفاق بعثات حفظ السلام. وأشار إلى أن نجاحا واحدا في حفظ السلام ينسى بسهولة أو لا يثير الانتباه، بينما يكفي إخفاق كبير واحد لتدمير التقدم المحرز في سنوات عدة.

- ما هو شكل الشراكة اليوم بين الأمم ومنظمات أخرى؟ أشار السيد غينو إلى أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عندما تتعاون ينبغي أن تضع في أذهانها المزايا النسبية والتوقعات الخاصة بكل منها. وأعرب عن قلقه أيضا من إمكانية أن يصبح مفهوم ''الولاية الاحتياطية'' ذريعة للأمم المتحدة لفك ارتباطها بالمناطق التي قد تكون في حاجة إلى بعض العون من الخارج.

وأشار السيد غينو إلى أن حفظ السلام هو الجزء الأكثر بروزا وخطرا من أنشطة الأمم المتحدة. ولاحظ أيضا أن الاهتمام الدائم لمجلس الأمن ببعثات حفظ السلام أمر أساسي، بما أن اعتماد قرار يطلب إنشاء عملية لحفظ لسلام هو بداية وليس نهاية عمل المجلس بشأن القضية. وإضافة إلى بعثات حفظ السلام، لاحظ أيضا أن مسائل أخرى، منها استراتيجيات التعامل مع قضايا من قبيل إيران والعراق والأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية، تساهم في زيادة ثقل عبء عمل مجلس الأمن. واقترح السيد غينو أن يبذل أعضاء المجلس الجدد كل ما في وسعهم لإدارة عبء العمل هذا بالسعي من أجل الوحدة السياسية وممارسة الإرادة السياسية والنظر بوجه عام في الأسئلة الخمسة المطروحة خلال هذا الحديث.

وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، ناقش المشاركون العلاقة بين مجلس الأمن ودور المساعي الحميدة الذي يضطلع به الأمين العام. ولاحظ أحد المتكلمين أن على مجلس الأمن أن يحرص على عدم التعدي على أنشطة مبعوثي الأمين العام، وطرح الحالة في ميانمار كمثال على ذلك. وشدد المتكلم على أن ''التدخل الذي لا طائل من ورائه'' من جانب مجلس الأمن يمكن أن يقوض التقدم المحرز من خلال آلية المساعي الحميدة، التي ينبغي أن ينظر إليها على أنها سرية ومستقلة. وأشار أحد المحاضريْن، وإن كان متعاطفا مع وجهة النظر هذه، إلى أن المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن هي صون السلام والأمن الدوليين، ولهذا ينبغي أن يلعب دورا في دعم المساعي الحميدة للأمين العام خلال حالات الأزمة من قبيل تلك التي في ميانمار. بيد أن هذا المحاضر حذَّر أيضا من أنه يجب أن يُنظر إلى مجلس الأمن على أنه نزيه وموضوعي من أجل تعزيز مصداقيته وفعاليته في دعم المساعي الحميدة للأمين العام. ولاحظ أن هذا هو السبب الذي يجعل إصلاح مجلس الأمن على قدر كبير من الأهمية واقترح أن يعمل الأعضاء المنتخبون معا ليمارسوا تأثيرهم من أجل كفالة عدم هيمنة الأعضاء الدائمين على المجلس.

وسأل متكلم عن النتائج المحتملة لإخفاق العملية المختلطة المعتزمة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأجاب أحد المحاضرين بأن مثل هذا الإخفاق يمكن أن يؤدي إلى تدهور الحالة في بقية السودان. ولاحظ على وجه الخصوص أنه يمكن أن يضر بالخطوات المقبلة في تنفيذ اتفاق الشمال والجنوب، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى نزاعات محلية في أجزاء أخرى من البلد، منها كردفان وشمال السودان، وربما شرق السودان. ولوحظ أن السودان لا يزال دولة قوية، ولكن مثل هذه النزاعات يمكن أن تؤدي إلى تفككك البلد وإيجاد فراغ سياسي قد تملؤه جهات من غير الدول. وأشار المحاضر أيضا إلى أنه إذا لم تنجح البعثة المختلطة، فإن حالات التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام قد تفقد مصداقيتها، بحيث تضيق الخيارات والآفاق المستقبلية لنجاح حفظ السلام.

الجلسة الأولى

حالة المجلس في عام ٢٠٠٧: تقييم الوضع والتطلع إلى المستقبل

مدير المناقشة:

السفير فيتالي ي. شوركين

الممثل الدائم للاتحاد الروسي

المعلقون:

السفير دوميساني س. كومالو

الممثل الدائم لجنوب أفريقيا

السفير ديون ساورس

الممثل الدائم للمملكة المتحدة

جرى في هذه الجلسة تشجيع المشاركين على مناقشة اتجاهات عمل مجلس الأمن، بما في ذلك المسائل المتصلة بجدول أعمال المجلس وحجم عمله؛ وإنجازات المجلس وابتكاراته على مدى العام الماضي، ونقاط القوة ونقاط الضعف في أداء المجلس، بما في ذلك دور مجموعات الأصدقاء؛ وتصور مفهومي المشروعية والتعدي؛ والتحديات المستقبلية.

السمات والاتجاهات الرئيسية لعمل مجلس الأمن

جدول الأعمال، وحجم العمل، وتصور مفهومي المشروعية والتعدي

ذكر أحد المتكلمين أن وفده، خلال عمله في مجلس الأمن، كان يهتدي بمبدأ أن المجلس يعمل نيابة عن كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أداء مسؤولياته، وفقا لما تنص عليه المادة ٢٤ (١) من ميثاق الأمم المتحدة. وسعى وفده، خلال فترة عضويته في المجلس، إلى تحديد ما إذا كانت قرارات المجلس ستعود بالنفع على كافة الدول الأعضاء، وما إذا كانت تلك القرارات ''ستجعل العالم مكانا أفضل'' فيما يتعلق بالتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. وأعرب عن اعتقاده بأنه يمكن القول إن المجلس حقق النجاح في بعض الحالات، ولكن ليس في أخرى. وأضاف أن شعبي ليبريا وسيراليون من المرجح أن يوافقا على أن أداء المجلس كان جيدا على مدى السنوات الماضية خدمة لمصالحهما ودعمهما في وقت الحاجة الملحة. بيد أن شعبي الصحراء الغربية وفلسطين،

من المرجح أن تكون لديهما وجهة نظر مخالفة بشأن عمل المجلس مع سكان المنطقتين، في حين أن الشعب الصومالي من الأرجح أن تكن خيبة أمله أكبر في أداء المجلس في بلده.

وأشار نفس المتكلم إلى أن موضوعية المجلس تتأثر أحيانا بنوعية المعلومات المقدمة إليه. وأقر بأن بعض تقارير الأمين العام كانت مفيدة لعمل المجلس. ولكن تقارير أخرى للأمين العام، من قبيل تلك المتعلقة بلبنان (وخير مثال على ذلك، التقرير الأخير بشأن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤))، ليست مُعِينة بدرجة كافية. ويبدو أن هذه التقارير تشدد على مسائل محددة يمكن أن تؤدي إلى ''الحصول على استجابات من بعض أعضاء المجلس''. وقال إن المجلس خصص وقتا طويلا للبنان. وردّ متكلم آخر بقوله إن تقارير الأمين العام بشأن لبنان هي بالفعل ''تسهم إسهاما لا بأس به في عمل المجلس''، مشيرا في هذا الصدد إلى أن تصور مفهومي الذاتية والموضوعية يختلف من عضو إلى آخر. وأشار أحد المتكلمين أيضا إلى أنه قد يكون من المفيد إدراج وجهات نظر البلدان الأخرى في المنطقة أيضا في تقارير الأمين العام بدلا من الاقتصار على وجهة نظر البلد المتأثر بالدرجة الأولى بالمسألة موضوع التقرير.

وتناول المسألة مرة أخرى المتكلم الأول في هذا الموضوع مشيرا إلى تقريري الأمين العام عن الحالة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار. وقال إنه قد ثبت أن هذين التقريرين وغيرهما من التقارير الواردة من بلدان يوجد فيها موظفون للأمم المتحدة في الميدان، هي ''معلومات استخبارية جيدة'' للمجلس. ومن جانب آخر، في تقارير من قبيل تلك المتعلقة بلبنان، كثيرا ما يشير واضعوها ببساطة إلى تقارير طرف ثالث أو إلى معلومات قد ''تلقوها'' من مصدر غير محدد، في حين يتجنبون في نفس الوقت ذكر أي شيء عن إسرائيل. وشدد على أن هذا النهج في إعداد التقارير ليس مرضيا.

وفيما يتعلق بجهود المجلس في مجال صون السلام والأمن الدوليين، اقترح أحد المشاركين أن يعقد المجلس ''معتكفات'' دورية حيث يكون بوسع الأعضاء الانخراط في ''حوارات استراتيجية'' بشأن العديد من المسائل المعروضة على المجلس. وارتأى المتكلم نفسه أن هذه المعتكفات يمكن أن تعقد كل ثلاثة أو ستة أشهر، مما يتيح لأعضاء المجلس النظر في مسائل معينة بطريقة شاملة ودون تقييدهم في ''الهياكل الضيقة'' لجدول أعمال المجلس. وأشار في هذا الصدد إلى تناول المجلس لمسألتي السودان والشرق الأوسط اللتين يعتقد أن مناقشتهما يمكن أن تجري بطريقة شاملة في المعتكفات فيما يتعلق بالآثار المترتبة عليهما في منطقتيهما. وأشار كذلك إلى الحالة في لبنان، ملاحظا أنها ذات صلة بالمسألتين الإيرانية والسورية.

ووافق متكلم آخر على أن معتكفات الأعضاء – على العكس من ''المناقشات الشكلية'' لبنود جدول أعمال المجلس – قد تكون ذات نفع لعمل المجلس. وأعرب على وجه التحديد عن اعتقاده أن مثل هذه المناقشات يمكن أن تفيد في مجال الآثار المترتبة على فرض المجلس لتدابير اقتصادية بموجب الفصل السابع من الميثاق. وأعرب مشارك آخر عن دعمه لاقتراح عقد المعتكفات حيث يكون بوسع الأعضاء اتباع نهج أكثر شمولا بشأن بعض المسائل، ولكنه شدد على أنه مهما كانت المسائل التي تجري مناقشتها خلال هذه الملتقيات، ينبغي إدراجها كذلك في عمل المجلس ذاته. وعلى العكس من ذلك، أعرب مناقش آخر عن اعتقاده بعدم ضرورة المعتكفات وليس هناك ما يمنع المجلس من إجراء مناقشات ''في سياق أوسع'' أثناء أدائه لعمله العادي. وأضاف أن عقد المعتكفات من أجل المناقشات الشاملة، قد لا يكون ممكنا دائما. بيد أن هذا العمل يجري بالفعل بين الأعضاء، سواء كان عن طريق الهاتف، أو في بعثات المجلس المعنية، أو كنشاط مواز للمداولات داخل القاعة وفي غرفة المشاورات.

وأعاد المتكلم الأول في هذا الموضوع التأكيد على أن فكرة عقد معتكفات منتظمة هي مجرد اقتراح، وفي نفس الوقت شدد مجددا على أن العديد من المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس قد تستفيد من مثل هذه المناقشات. وأشار في هذا الصدد إلى بندي جدول الأعمال المتعلقين بإريتريا/إثيوبيا والصومال، مؤكدا بأقوى العبارات على الصلة بين هذه المسائل ولكنه في نفس الوقت سارع إلى الإشارة إلى أنه لم يقترح أن تكون لهذه المعتكفات نتائج ولا يقترح أن يعتمد المجلس قرارا يمكن أن يعالج تلك المسائل على نحو شامل. ثم أشار إلى أهمية بند عدم الانتشار، متسائلا في هذا الصدد عما إذا كان المجلس قد ناقش في أي وقت الصلات القائمة بين المسائل الإيرانية، والإسرائيلية، واللبنانية والسورية.

ثم تطرق المتكلم إلى موضوع السودان بوصفه خير مثال على ذلك، فلاحظ الصلات القائمة بين ذلك البند والحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وأشار إلى أن المجلس قد أصر خلال التحضير لإنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، على أن تقبل حكومة السودان نشر عملية حفظ السلام وأن تتعاون معها. وعلاوة على ذلك، فقد دعا المجلس أيضا الحكومة إلى التعاون مع المجموعات المتمردة في دارفور. ومن جانب آخر، وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، المنشأة بموجب القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، لم يصر المجلس على أن تنخرط حكومة تشاد في محادثات مع المجموعات المتمردة في تشاد. وطريقة ''الكيل بمكيالين'' هذه ربما لا تكون بادية لأعضاء المجلس في نيويورك، ولكنها جلية وهامة بالنسبة للموجودين في المنطقة. وردا على هذه النقطة، أشار أحد المتكلمين إلى أن حكومة السودان هي التي أوجدت الظروف التي

أدت إلى قتل حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص وتشريد أكثر من مليونين آخرين وقد اتخذ المجلس التدابير التي يلزم اتخاذها ضد حكومة السودان إذ يجب أن تُحمل مسؤولية أفعالها. ومستدلا بفشل المجلس فيما يتعلق بالإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، حذر من أنه إذا حدثت إبادة جماعية في عام ٢٠٠٨، فإن المجلس سيفشل مرة أخرى.

وفيما يتعلق بالاتجاهات الناشئة في المجلس، لاحظ أحد المشاركين محدودية عدد ''الأدوات'' المتاحة للمجلس لمباشرة ولايته، مشيرا في هذا الصدد إلى (١) الدبلوماسية الشفوية؛ (٢) الأنشطة العملياتية (حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة)؛ (٣) التدابير الاقتصادية؛ (٤) التهديد باستخدام القوة؛ (٥) الإذن باستخدام القوة. وأشار إلى ضرورة أن يحدد المجلس في وقت مبكر المسائل، أو البلدان أو المناطق التي قد تشكل تهديدات للسلام والأمن الدوليين، ولا سيما من خلال إجراء مناقشات تمكّن من التعرف على مثل هذه التهديدات قبل أن تتجسد. وأعرب عن اعتقاده بأن المجلس يمكنه إيجاد القدرة على تحديد التهديدات قبل حدوثها بستة أشهر أو حتى بسنتين. وأشار في هذا الصدد إلى الحوار الرفيع المستوى الذي عقده المجلس في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ بشأن تغير المناخ، والذي تناول تلك المسألة في سياق أنها تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. كما أثنى على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (المزمع عقده في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧) من أجل معالجة المسألة ومضى قائلا، إن المجلس عندما تناول وجهات النظر التي عبرت عنها الدول الجزرية والمنخفضة التي مؤداها أن تغير المناخ يشكل تهديدا لأمنها: فقد شكل ذلك إسهاما منه في الواقع وفقا لولايته بموجب الميثاق. واستصوب متكلم آخر أن يستحدث المجلس قدرات تمكنه من توقع الأزمات، ولكنه حذر من القيام بذلك على حساب مزاحمة أو حجب الموضوعات الأكثر إلحاحا في جدول أعمال المجلس. وأضاف أن استحداث مثل هذه القدرات يمكن أن يؤدي إلى وضع عبء ثقيل على أعضاء المجلس، ولا سيما الأعضاء المنتخبين القليلو الموارد. وأشير أيضا إلى احتمال أن يستغل بعض أعضاء المجلس وسائط الإعلام في تركيز الاهتمام على تغير المناخ وغيره من المسائل المثيرة لاهتمام الجمهور المحلي، بدلا من إيلاء الاهتمام الكافي للمسائل الأكثر إلحاحا.

وأشار متكلم آخر إلى الزيادة الضخمة في حجم عمل المجلس، ولاحظ أنه عند صياغة الميثاق منذ أكثر من ستين عاما، كانت تهديدات السلام والأمن الدوليين ينظر إليها بصفة عامة باعتبارها نزاعات بين الدول. ولكن تهديدات السلام والأمن الدوليين في الوقت الراهن تنجم أيضا عن الأعمال الإرهابية، والنزاعات داخل الدول وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتساءل المتكلم بالتالي عما إذا كانت تهديدات السلام والأمن الدوليين في الوقت الراهن أوسع مما كانت عليه في الماضي وعما إذا كان من الضروري

أن يضع المجلس لأغراض عمله تعريفا محددا لما يشكل تهديدا. ولاحظ، في هذا السياق، أنه في حين أن تغير المناخ والفقر لا يشكلان تهديدا مباشرا للسلام والأمن الدوليين، إلا أنه تترتب عليهما آثار في هذا المجال.

ووصف مشارك آخر حجم عمل المجلس بأنه عبء ثقيل، ولفت الانتباه إلى آخر قرار اتخذ بشأن السودان وطلب فيه إلى الأمين، من جملة أمور أخرى، تقديم تقرير على أساس شهري عن تنفيذ القرار. وارتأى أن غرض هذه التقارير الشهرية يظل غير واضح، وهي في نفس الوقت تتسبب في زيادة لا داعي لها في حجم عمل المجلس.

وتساءل متكلم عما إذا كان المجلس قد أصبح ببساطة أكثر نشاطا دون أن يصبح أكثر فعالية. وقارن بين عمل المجلس والأثر الذي حققه في عام ٢٠٠٧، ولاحظ ارتفاع مستوى عدم الامتثال لقرارات المجلس. وقال إن هناك محاولة لجعل المجلس ''مماثلا تماما للجمعية العامة''، مع إضاعة الكثير من الوقت في المشاورات عوضا عن الاستفادة منه بطريقة مجدية. وأعرب في الختام عن اعتقاده بأن أعضاء المجلس لا ينبغي لهم خلال المشاورات عرض وجهات نظر عواصمهم فحسب بل عليهم تحديد الإجراءات الواجب على المجلس اتخاذها.

وأشار متكلم إلى أن هناك مسائل تهدد السلام والأمن الدوليين ولكن المجلس لا يرغب في معالجتها ''معالجة حاسمة''. وقد أثرت هذه النزعة سلبيا على مصداقية المجلس بل على مشروعيته. وأعرب المتكلم عن اعتقاده بأن المجلس إذا أراد أن يستمر المجتمع الدولي في ''الإيمان'' بدوره والمساعدة في تنفيذ قراراته، يجب أن يكون أكثر مراعاة لهذه المسائل. وفي هذا الصدد، نصح المتكلم المجلس بأن يتشاور مع المنظمات الإقليمية وأن يستمع جيدا إلى مواقفها. وأعرب أحد المشاركين عن وجهة نظر مفادها أنه يخشى أن يتعدى المجلس على ولايات هيئات الأمم المتحدة الأخرى عند تناوله لمسائل محددة. وارتأى متكلم أن الجمعية العامة ليس لها ما للمجلس من ''فعالية وسلطة''، لذلك فقد وُضع عبء معالجة هذه المسائل على عاتق المجلس.

دور مجموعات الأصدقاء

أشار أحد المتكلمين إلى أن مجموعات الأصدقاء متحيزة سياسيا في أغلب الأحوال. وأورد كمثال على ذلك ممارستها لدى ''وضع'' مشاريع قرارات المجلس، ورأى أنه إذا لزم المجلس مواصلة استخدام تلك الجماعات ينبغي على الأقل أن تعكس عضويتها ''تنوعا في الآراء''، على حد تعبيره. وأضاف أن مجموعات الأصدقاء هي بمثابة ''مجموعات أشخاص متشابهي التفكير''. وتابع قائلا إن التعويل على هذه ''الآليات الخارجية'' لا ينبغي السماح

لـه بالتعـدي علـى عمـل المجلـس. ووافـق متكلم آخـر علـى أن مجموعـات الأصـدقاء متحيـزة سياسيا أحيانا، ولكنه أشار إلى جدواها في بعض الأحيان. وفيمـا يتعلـق بالبنـد الخـاص بالحالـة في جورجيا المدرج في جـدول أعمـال المجلس، أشـار بوجـه خـاص إلى بـذل عـدد مـن الجهـود لتيسير اجتماع ممثلي أبخازيا مع أعضاء المجلس كي توضع آراؤهـم في الحسبان. وأكـد المتكلم علـى أن أبخازيـا طـرف ''معتـرف بـه دوليـا'' في الـنزاع، مـشيرا إلى أن تلـك المـساعي الفاشـل قد شملت محاولات للدعوة لعقد اجتماعـات ''صيغة آريـا'' الـتي يمكـن، في رأيـه، أن يقـوم بهـا أي عضو بالمجلس.

ورغـم ذلك، أيّد عدة مشاركين مجموعات الأصدقاء. وذكـر أحـد المتكلمين أن مجـرد وجود تلك المجموعات ''حقيقة من حقائق الحياة''، وأضاف أنها تضطلع بدور مـشروع طالما أن بعض المسائل المدرجة على جدول أعمال المركـز تنـاقش أيضا داخـل هياكـل خـارج إطـار المجلس. وأقر بأن مجموعـات الأصـدقاء تـضع بطـرق شـتى الأسـاس للكـثير مـن أعمـال المجلـس، ولكنه حذر من أن آراءها ينبغي ألا تتغلب علـى مـا يرغـب المجلـس في نقاشـه تجـاه بنـد بعينـه. ونبّـه مـشارك آخـر إلى أنـه مفهـوم أن مجموعـات الأصـدقاء يُفتـرض أن تيـسر عمـل المجلـس لا أن تحل محله. وفي حين أنه قـد مـارس ضـغوط سياسـية غـير مباشـرة أحيانـا علـى مجموعـات الأصـدقاء، ينبغـي لأعـضاء المجلـس عـدم اسـتخدام انتقـاداتهم لهـا ذريعـة للقعـود عـن العمـل. ولـوحظ أنـه ينبغـي لجميـع أعـضاء المجلـس الاضـطلاع بمسؤولية تقـديم الحجـج المقنعـة دعمـا لآرائهم، وممارسة التأثير علـى قـرارات المجلـس. ومـن ثم، ينبغـي عـدم قبـول مـشاريع القـرارات المقدمـة مـن قبـل المجموعـات دون مناقـشتها داخـل إطـار المجلـس، أو النظـر فيهـا كمـسودات كاملة. ولوحظ أيضا أنه ينبغـي للمجلـس إيـلاء اهتمـام أكـبر لـيس فقـط للبلـدان المعنيـة بأحـد بنـود جـدول الأعمـال، بـل أيـضا للبلـدان المتـأثرة الأخـرى في منطقـة بعينـها. واقتـرح أحـد المتكلمين أن يستفيد المجلس بصورة أكبر من تكنولوجيا التداول بالفيديو نظـرا لأنـه قـد يتعـذر علـى بعـض القـادة أحيانـا الـسفر إلى نيويـورك للقـاء المجلـس. وعـلاوة علـى ذلـك، أشـار أحـد المتكلمين إلى أن مجموعة أصدقاء إصـلاح قطـاع الأمـن عملـت علـى إثـراء عمـل المجلـس بـآراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عموما بشأن تلك المسألة وبهذا يمكن للمجلس أن يـستجيب بصورة أكبر لأعضائه عموما، على حد قوله.

التحديات المقبلة

فيما يتعلق بالتحديات المقبلة، لفـت أحـد المتكلمين الانتبـاه إلى الحالـة في ميانمـار الـتي يواجـه فيهـا المجلـس حالـة مـن ''الانتـهاك الـصارخ'' لحقـوق الإنـسان، والـتي ''يكفـل'' فيهـا المجلـس العـسكري الحـاكم عـدم تمتـع البلـد بالرخـاء الاقتـصادي الـذي تـنعم بـه معظـم البلـدان

الآسيوية. وفي رأيه، أن المجلس ربما ''فوّت فرصة'' في أوائل عام ٢٠٠٧ بالنسبة لميانمار. ولو لم يفوت المجلس تلك الفرصة لربما تمكّن من منع الاضطهاد الذي وقع هناك في آخر العام. وفي أعقاب المظاهرات الأخيرة في ميانمار، والقمع الحكومي ردا على تلك المظاهرات، ''تصرف المجلس بشكل جماعي'' وأعطى دفعة لبعثة المساعي الحميدة للأمين العام. وارتأى أن إجراءات المجلس قد عضدت ساعد إبراهيم غمباري، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالعهد الدولي مع العراق ومسائل أخرى. ولاحظ المتكلم أن حكومة ميانمار تستجيب الآن للجمعية العامة، والأمين العام، ومجلس الأمن. وفي هذا الصدد، تساءل كيف يتسنى للمجلس ممارسة قدر من الضغوط على ميانمار لتشجيع السلطات على اتخاذ خطوات إيجابية أخرى، وفي نفس الوقت لا يمارس تلك الضغوط بطريقة ''تدفعهم'' إلى إمكانية رفض بعثة المساعي الحميدة للأمين العام. وقال متكلم آخر ''من يعلم ما كان سيحدث'' لو أن المجلس قد اتخذ قرارا في أوائل عام ٢٠٠٧. وأضاف أن البند قد عُرض على نظر المجلس قسرا عن طريق تصويت إجرائي لإدراجه على جدول الأعمال، وهو ما لم يكن بالنهج السليم بالنسبة للمجلس. ورغم ذلك، تمكن المجلس من اتخاذ إجراءات أكثر فعالية تجاه ميانمار، لأنه اتسم بقدر أكبر من الشمولية وتوافق الآراء، مما شكل درسا جيدا لجميع أعضاء المجلس.

وفيما يتعلق بالتحديات المقبلة الأخرى، لفت أحد المتكلمين أيضا الانتباه إلى السودان، ووصف المسألة بأنها مسألة ''سمعة'' بالنسبة للأمم المتحدة. فنجاح الأمم المتحدة في دارفور سوف يعزز سمعة المنظمة وفعاليتها. وعلى النقيض الآخر، إذا فشلت المنظمة في دارفور، ''سيلحق ضرر كبير'' بسمعة المنظمة ولا سيما سمعة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلاوة على ذلك، أكد على ضرورة الموازنة بين ضغوط المجلس وتدابيره القسرية بشأن السودان في ضوء ''مجالات الأنشطة'' الأربعة للمجلس إزاء دارفور. وتشمل تلك المجالات نشر قوة فعالة لحفظ سلام في دارفور؛ وتحسين الحالة الأمنية الإقليمية؛ ودفع العملية السياسية التي يتشارك في الاضطلاع بها يان إلياسون (المبعوث الخاص للأمين العام إلى دارفور) وسالم أحمد سالم (المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي إلى دارفور)؛ والمجال القضائي الذي خول فيه مجلس الأمن ولاية إجراء التحقيقات للمحكمة الجنائية الدولية. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، أضاف المتكلم أن تعاون حكومة السودان مع المجلس لم يكن كافيا، بكل أسف.

ورأى المتكلم نفسه أن مسألة إيران ''أصعب'' التحديات المقبلة، لا سيما في ضوء أنشطتها النووية، ولكن أيضا في ضوء أنشطة ذلك البلد في لبنان وأفغانستان والعراق والمنطقة عموما. وأكد على ضرورة عدم الاتصاف بالسذاجة والاقتناع بأن إيران تقوم بتلك الأنشطة لأغراض الطاقة فحسب، في حين أبدى عدم تأكده مما إذا كانت إيران تسعى

للحصول على أسلحة نووية، أو مجرد القدرة على بناء تلك الأسلحة. وحذر كذلك من وجوب تلافي حالة تحرز فيها إيران تقدما في أنشطتها النووية يكفي لتشكل تهديدا لجيرانها وللمنطقة، لا سيما إسرائيل. وحذر من أن هذا التقدم سيفضي إلى أجواء مواجهة عسكرية في منطقة متوترة بالفعل. وأن امتلاك إيران للأسلحة النووية سيؤدي أيضا إلى ''خرق'' معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مما ''قد يُفشل المعاهدة بالكامل''. واعترافا بدور الأعضاء الدائمين بالإضافة إلى ألمانيا في التفاوض بشأن مشاريع قرارات حول هذا البند من بنود جدول أعمال المجلس، أكد على أن هناك تعاونا فعليا بين أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة. وعلى النقيض من ذلك، علق متكلم آخر على هذه النقطة بأنه ''من السخف'' أن يُعِد الأعضاء الدائمون بالإضافة إلى ألمانيا مشاريع القرارات بشأن إيران دون إشراك الأعضاء المنتخبين إذ أن هذه المسألة تهم جميع الوفود في المجلس. وبالمثل، أعرب متكلم عن أسفه إزاء الحالات التي تفاوض فيها الأعضاء الدائمون بشأن مشاريع قرارات تسربت نصوصها إلى أيدي وسائط الإعلام قبل أن توزع على أعضاء المجلس المنتخبين.

الجلسة الثانية

أساليب العمل

مدير المناقشة:

السفير ريكاردو ألبرتو أرياس

الممثل الدائم لبنما

المعلقون:

السفير ليو زنمين

نائب الممثل الدائم للصين

السفير مارسيلو سابتافورا

الممثل الدائم لإيطاليا

تناولت الجلسة جوانب متعددة لأساليب عمل مجلس الأمن، هي: '١' مسؤوليات رئيس المجلس؛ '٢' بعثات مجلس الأمن؛ '٣' تصريف أعمال مجلس الأمن؛ '٤' التعاون مع أجهزة وهيئات الأمم المتحدة؛ و '٥' توسيع نطاق المدخلات والاتصال.

ونوه مدير المناقشة، في تقديمه للموضوع، إلى أن مسؤوليات مجلس الأمن تغيرت في السنوات الأخيرة تغيرا كبيرا، حيث ازدادت النزاعات تعقيدا نتيجة للروابط الوثيقة بين الأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وأعرب عن قلقه إزاء الوضع المؤقت الذي طال أمده للنظام الداخلي المؤقت للمجلس، مشيرا إلى أن ''الشكل ينبغي أن يتبع المهمة''. ووافق أحد المعلقين على أن مجلس الأمن ما برح يضطلع بدور أكثر تعقيدا في صون السلام والأمن الدوليين. بيد أنه أكد على أن السؤال الجوهري يتمثل فيما إذا كان المجلس قد بات ليس فقط أكثر نشاطا بل أيضا أكثر فعالية فيما يتخذه من إجراءات. وأعرب عن شكوكه إزاء ذلك. وأقر معلق آخر بأن المجلس عمل بلا هوادة على تحسين أساليب عمله، ولكنه أشار إلى أن أساليب العمل مسألة فنية لها ''آثار كبيرة'' على فعالية المجلس نفسه ومصداقيته.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، تم تكريس اهتمام بالغ لتحديد سبل تعزيز شفافية المجلس وكفاءته وإمكانية الوصول إليه بيد أن بعض المشاركين احتجوا بأن تحقيق النتائج يلزمه تركيز النقاش على قضايا عملية يمكن تحسينها بصورة واقعية بدلا من المناداة بإجراء تغييرات غير واقعية تتعلق بالممارسة الدبلوماسية العامة. وفي هذا الخصوص، رأى أحد

المتكلمين أن فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى ينبغي أن يكون المنتدى الملائم لبحث جميع المسائل المتصلة بأساليب عمل المجلس وتصريف أعماله. واقترح المتكلم نفسه أيضا عقد اجتماع للفريق العامل غير الرسمي على مستوى السفراء من أجل تناول المسائل التي لا يمكن بحثها بالقدر الملائم على مستوى الخبراء.

وأكد عدد من المشاركين على ضرورة إلمام الأعضاء المنتخبين حديثا في أسرع وقت بأساليب عمل المجلس. ولهذا الغرض، تم التأكيد على جدوى الوثائق التالية: مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507)؛ والدليل غير الرسمي بشأن أساليب عمل مجلس الأمن الذي أعده الرئيس السابق للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى؛ والتقرير البحثي الخاص الصادر في إطار تقرير مجلس الأمن، والمعنون ''الشفافية والمشروعية والفعالية في مجلس الأمن: جهود إصلاح أساليب عمل المجلس في الفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٧''.

مسؤوليات الرئيس

نوقشت مسؤوليات الرئيس بالتفصيل. وبوجه خاص، أكد أحد المتكلمين على ضرورة اضطلاع الرئيس، بوصفه ''سيد الإجراءات'' للشهر الحالي، بالمهام الجوهرية التالية: '١' إطلاع أعضاء المجلس في جميع الأوقات وبسرعة على الرسائل والمعلومات؛ '٢' إدارة المناقشات بطريقة متوازنة للغاية؛ '٣' احترام النظام الداخلي المؤقت على نحو حصيف؛ '٤' العمل على تحقيق توافق الآراء بين الأعضاء قدر الإمكان بغية المحافظة على وحدة المجلس؛ '٥' مخاطبة وسائط الإعلام وعامة الناس باسم أعضاء المجلس. وبالإشارة إلى النقطة الأخيرة، لوحظ أنه تلافيا للالتباس ينبغي للرئيس تجنب الحديث بصفته الوطنية، مع التحلي بنهج حيادي دون الإفصاح لوسائط الإعلام عن كثير من المعلومات بشأن الاجتماعات المغلقة. وفيما يتعلق بمسألة تحقيق توافق الآراء، أكد بعض المتحدثين على أهمية المحافظة على وحدة المجلس، ونبهوا إلى ضرورة تحلي الرئيس بالحذر الشديد عند طرح أي مسألة للتصويت. وحذر مشارك آخر من أن توافق الآراء قد يكون زائفا في بعض الأحيان، وأن طرح مسألة للتصويت قد يكون مفيدا في أحيان أخرى.

بعثات مجلس الأمن

أقر المشاركون بأن بعثات مجلس الأمن وسيلة قيّمة ليضطلع المجلس بمسؤولياته بموجب الميثاق. وأنها توفر وسيلة لجمع المعلومات مباشرة، والتفاعل مع الأطراف، وبناء الثقة المتبادلة مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المحليين، والتغلب على أوجه سوء الفهم، كما تبين في بعثات المجلس الأخيرة ذات الصلة بمسألة كوسوفو، وإلى بلدان أفريقية شتى.

بيد أن أحد المناقشين نبه إلى ضرورة قصر استخدام هذه الأداة على ثلاث أو أربع بعثات كل عام كي لا تصير عبئا على أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة. وأشار المتكلم نفسه إلى أن هذه البعثات ليست زيارات رسمية يقوم بها المجلس، وأنه ينبغي الحفاظ على طبيعتها غير الرسمية. وفيما يتعلق بمستوى وحجم البعثات، رحب المشاركون بزيادة توجه الأعضاء نحو المشاركة على مستوى السفراء. ومن جانب آخر، أشير إلى وجوب عدم إلزام جميع أعضاء المجلس بالمشاركة في البعثات، وإن كان قد ساد شعور بضرورة تشجيع مشاركة الأعضاء الذين يبدون اهتماما خاصا بالمنطقة أو يمارسون تأثيرا فيها. وفي إشارة إلى مرحلة ما بعد البعثة، أكد أحد المتكلمين على أن التوصيات المدرجة في التقرير الأخير ينبغي أن تقدم التوجيه الملائم للأمانة العامة ولبعثات الأمم المتحدة في الميدان بالنسبة للإجراءات التي ستتخذ مستقبلا.

تصريف أعمال مجلس الأمن

تظل مسألة تحسين الشفافية أولوية، وذلك على الرغم من الإقرار بما اتخذ مؤخراً من خطوات متعددة بهدف تحسين أساليب عمل المجلس. ولكن المشاركين أشاروا مع ذلك إلى أن عدداً من الأحكام الواردة في مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507) لا يزال بعيداً عن التطبيق الكامل.

وأعرب بعض المتكلمين عن قلقهم إزاء ما تتسم به المشاورات غير الرسمية من طابع رسمي مبالغ فيه، بما في ذلك ميول بعض الأعضاء إلى تلاوة بيانات مطولة معدة مسبقاً، مما يحد من مجال إجراء عملية تبادل لوجهات النظر تكون أكثر استراتيجية وموجهة لاتخاذ القرارات. ولكن متكلماً آخر ذكّر المشاركين بأن السفراء يتكلمون بالنيابة عن حكوماتهم، ولهذا فإن البيانات المعدة تغدو ضرورية في بعض الأحيان. ولتفادي المبالغة في التكرار، مع زيادة تفاعلية النقاشات، ناشد مناقش آخر أعضاء مجلس الأمن تفادي تكرار المفاهيم ذاتها في الحالات التي يتفقون فيها مع ما قاله متكلم سابق. وأشار المشارك نفسه إلى أن الشرط المسبق لجعل مناقشات المجلس أكثر تفاعلية وعملية المنحى هو احترام سرية المواقف التي تعرب عنها الوفود أثناء المناقشات غير الرسمية. ورأى آخرون أن هذا النقص في السرية خلق توجهاً لدى أعضاء المجلس لعدم الدخول في المناقشات الحقيقية في إطار المناقشات غير الرسمية والقيام بها في إطار المناقشات الثنائية بصورة خاصة أو مناقشات الأعضاء الدائمين أو اجتماعات فريق الأصدقاء. وأوصى مشارك آخر بالتركيز تحديداً على العيوب الإجرائية التي يمكن لأعضاء المجلس تلافيها. وبرأيه فإن الاحتكاكات الأخرى، مثل تلك التي تنشأ عن

تسرب المعلومات بصورة متكررة إلى وسائط الإعلام، لا يمكن تفاديها فهي جزء من طبيعة العمل الدبلوماسي.

وأقر أحد المتكلمين بعدم تمكن الأعضاء المنتخبين من تولي زمام الأمور بشأن كل مسألة محددة تعرض على المجلس، وشدد على إمكانية تطبيق مبدأ ''تقاسم الأعباء'' بصورة مفيدة. فمن مجموع بنود جدول أعمال المجلس، التي هي قيد النظر الفعلي يمكن لكل عضو أن يركّز على المسائل الأهم بالنسبة لوفده. ولكن أشير إلى ضرورة حصول جميع أعضاء المجلس على الفرصة، والوقت الكافي أيضاً، للاستعلام عن التطورات التي تطرأ بخصوص بنود جدول الأعمال الأخرى، ودراسة مسار العمل المقترح، وتقديم مدخلات لعملية صنع القرار.

التعاون مع الأجهزة والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة

أثناء المناقشات، رأى مشاركون مجالاً لتحسين كفاءة المجلس وشفافيته عن طريق تعزيز تفاعله مع الأجهزة والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة ولجنة بناء السلام.

١ - الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

رأى عدة متكلمين ضرورة النظر في زيادة التفاعل بين المجلس والجمعية العامة. وأشاروا على وجه الخصوص إلى أنه من مصلحة الأعضاء المنتخبين بناء ثقافة تفاعل وتعاون متزايدين بين الجهازين. فيمكن لأعضاء المجلس تنظيم إحاطات إعلامية أكثر تواتراً لأعضاء مجموعاتهم الإقليمية باعتبار أن الأعضاء المنتخبين عليهم، كما قيل، مسؤولية خاصة عن الاتصال بغير الأعضاء. ودعا مشارك آخر إلى زيادة ترسيخ عملية التشاور فيما بين رؤساء المجلس والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتطرقت المناقشات إلى جانب آخر من جوانب العلاقة التي تربط المجلس بالجمعية العامة، وتحديداً التقرير السنوي الذي يقدمه المجلس للجمعية العامة. فقد تعرض التقرير السنوي بصورة متكررة للنقد من جانب الأعضاء عموماً بسبب افتقاره إلى العناصر التحليلية والموضوعية الكافية التي تقيّم عمل المجلس، بما في ذلك الحالات التي فشل فيها عن اتخاذ إجراءات، وكذلك المبررات وراء الإجراءات الرئيسية التي اتخذها. ورداً على هذه الانتقادات، بيّن أحد المتكلمين ضرورة أن يحافظ التقرير على سمته الوقائعية، لأنه سيصعب على الأمانة العامة كثيراً إعداد نصوص أكثر تحليلاً ولأنه سيتعين مناقشة تلك النصوص مناقشة أساسية داخل المجلس. بيد أن المتكلم نفسه لاحظ، مراعاة لحساسية المسألة، وجود

مجال لجعل التقرير أكثر شمولية. وأوصى أيضاً بالتشاور مع الأمانة العامة لتقريب موعد تقديم التقرير بضعة أسابيع. وفي مقابل ذلك، لاحظ مناقش آخر بخيبة أمل أن التحسينات التي عرضتها سنغافورة أثناء فترة عضويتها الأخيرة في المجلس والرامية لجعل التقرير أكثر تحليلاً لم تعد تؤخذ في الاعتبار. وأكد مشارك آخر أن المجلس كان منعقداً أثناء مناقشة الجمعية العامة للتقرير السنوي في مناقشتها المشتركة في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ورداً على ذلك، وضّح متكلم آخر بأن رئيس مجلس الأمن امتنع عن دعوة المجلس للانعقاد في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر خصيصاً لأن الجمعية العامة كانت تناقش التقرير السنوي.

٢ - الأمانة العامة

أكد أحد المعلقين على أن دور الأمانة العامة هو تقديم الخدمات الفنية لمجلس الأمن، وشدد على أهمية تحسين كفاءة هذا التعاون. واقترح أنه سيكون من المفيد مناقشة المسألة بصورة مستفيضة مع الأمين العام وشعبة شؤون مجلس الأمن في إدارة الشؤون السياسية. وفي الوقت ذاته، شدد المشاركون على أن الشعبة تقدم دعماً حاسماً للمجلس، ولا سيما للأعضاء المنتخبين، الذين غالباً ما لا يكون لديهم الذاكرة المؤسسية ولا الموارد التي يحظى بها الأعضاء الدائمون.

ورأى متكلم آخر أن الإحاطات الإعلامية التي تقدمها الأمانة العامة أثناء المشاورات غير الرسمية يمكنها أن تركز بصورة أكثر على الغاية والنتائج بهدف تقديم إرشاد معزز لأعضاء المجلس.

وإشارة إلى بعثات المساعي الحميدة للأمين العام، تساءل أحد المناقشين عن مدى الدعم الذي ينبغي لمجلس الأمن المشاركة في تقديمه لها. فقيل أن على المجلس تقديم دعم عام للبعثات، مع منح الأمين العام ومبعوثيه هامشاً أكبر للتصرف وتفادي الدخول في الجزئيات. وذكر كمثال في هذا المجال المستشار الخاص للأمين العام المعني بالعهد الدولي مع العراق ومسائل أخرى.

٣ - لجنة بناء السلام

ناقش المشاركون أيضاً مسألة التعاون مع لجنة بناء السلام التي أنشئت مؤخراً. وأفاد أحد المعلقين أنه لا ينبغي اعتبار بناء السلام بمعزل عن حفظ السلام، ونظراً للمسؤولية التي يتحملها المجلس تجاه حفظ السلام، فإن من اختصاص المجلس ذاته أن يقرر أي البلدان يجب إحالتها إلى اللجنة. ورأى مناقش آخر أن لجنة بناء السلام هي هيئة بوظائف استشارية

صرفة لا ينبغي النظر إليها كأداة لتقديم المساعدة الاقتصادية والمالية للبلدان المدرجة على جدول أعمالها.

توسيع نطاق المدخلات والاتصال

أقر المشاركون على نطاق واسع بضرورة زيادة شفافية أعمال المجلس ونطاقها في المجالات الثلاثة التالية: '١' التفاعل مع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات؛ '٢' التفاعل مع المنظمات غير الحكومية والخبراء؛ '٣' العلاقة مع وسائط الإعلام.

وشدد عدة متكلمين على أهمية إيجاد سبل عملية لإشراك أعضاء الأمم المتحدة عموما في أعمال المجلس. وأعاد أحد المعلقين للأذهان أن رؤساء الدول والحكومات أوصوا في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي بأن يواصل مجلس الأمن تكييف أساليب عمله ''بغية مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في أعماله''. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل الجهود لعقد جلسات علنية كلما أمكن ذلك. واعتبر المشاركون أن المناقشات المواضيعية أيضاً، التي ينظمها بصورة رئيسية الأعضاء غير الدائمين، تمثل أداة قيّمة تتيح الفرصة للأعضاء من خارج المجلس كي يعربوا عن آرائهم. وشدد مناقشان على أهمية إفساح المجال أمام الأعضاء من خارج المجلس لتناول الكلمة في المناقشات المفتوحة قبل الأعضاء في المجلس، بحيث يأخذ الأعضاء في المجلس في اعتبارهم وجهات نظر الأعضاء من خارج المجلس في بياناتهم اللاحقة وكذلك في عملية اتخاذ القرار في المجلس. ووافق مشارك آخر على أن ممارسة من هذا النوع قد تعود بنفع كبير، من حيث أنها ستظهر تقدير المجلس لمساهمات الأعضاء من خارجه، ولا سيما مساهمات المهتمين بصورة خاصة ببعض القضايا قيد المناقشة أو المعنيين بها. وقُدّم اقتراح أيضاً لزيادة إشراك الأعضاء من خارج المجلس في المجموعات الإقليمية، بالإضافة إلى ترسيخ عادة الحوارات التفاعلية بصورة أكبر مع البلدان المساهمة بقوات بهدف تعزيز فعالية بعثات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، تم التشديد على ضرورة قيام أعضاء المجلس، عند صياغة القرارات والبيانات الرئاسية وبيانات المجلس الصحفية، كما ورد في مذكرة رئيس المجلس (S/2006/507)، بزيادة المشاورات مع البلدان المعنية/المهتمة، وكذلك التشجيع على تعاون أوثق مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة. وحذر أحد المشاركين من أن التقدم الملاحظ في عملية تعزيز الاتصال مع الأعضاء في المنظمة من خارج المجلس والشفافية تجاههم قد يكون وهماً في حقيقة الأمر، وذلك لأن الجهود الإصلاحية السابقة، مثل المبادرات التي رعتها سنغافورة في عام ٢٠٠٢، لم يتابعها المجلس على المدى الطويل، بل أن بعض تلك الجهود غاب تماماً عن ذاكرة المجلس في وقت لاحق.

وفيما يخص العلاقة مع منظمات المجتمع المدني، اعتبرت ''صيغة آريا'' للاجتماعات على أنها أداة قيّمة ازداد لجوء العديد من الوفود إليها في السنوات الأخيرة. إلا أن أحد المتكلمين رأى ضرورة الاقتصاد في استخدام هذه اللقاءات غير الرسمية بين أعضاء المجلس والإبقاء على سمتها غير الرسمية، ولا سيما عند غياب توافق كبير في الآراء فيما بين أعضاء المجلس. وفي هذا الصدد، أكد المتكلم ذاته أن القضايا التي تجري مناقشتها خلال اجتماعات ''صيغة آريا'' يجب ألا تعتبر في جميع الأحوال بنوداً رسمية في جدول الأعمال معروضة على مجلس الأمن. وقيل أيضاً إن الاتصال بصورة أيسر مع خبراء الدول الأعضاء في المجلس قد يكون مفيداً وخاصة في إطار هيئات المجلس الفرعية.

وفيما يتعلق بوسائط الإعلام، اتفق المشاركون على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر لتحقيق توازن بين الشفافية والسرية. وحث أحد المشاركين على توخي الحذر بعدم إفشاء معلومات سرية نوقشت أثناء المشاورات غير الرسمية. وتمثل أحد الشواغل الرئيسية، الذي كرر المشاركون إثارته مراراً خلال حلقة العمل في كثرة تسرب المعلومات إلى الصحافة، مما يثني أعضاء المجلس عن التحدث بصراحة أكبر خلال المشاورات غير الرسمية ويعرِّض سلطة المجلس للتقويض بصورة جدية.

الجلسة الثالثة

لجان مجلس الأمن وأفرقته العاملة

مدير المناقشة:

السفير ر. م. مارتي م. ناتاليغاوا

الممثل الدائم لإندونيسيا

المعلقون:

السفير جان – موريس ريبير

الممثل الدائم لفرنسا

السفير جون فيربيكي

الممثل الدائم لبلجيكا

ركزت التعليقات الاستهلالية والمناقشة التي أعقبتها على السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز كفاءة وفعالية هيئات المجلس الفرعية. وبشكل أكثر تحديدا، أسهب المشاركون في ملاحظاتهم في تناول المواضيع الأربعة التالية: '١' أفرقة مجلس الأمن العاملة؛ '٢' أساليب عمل هيئات المجلس الفرعية وعلاقتها مع المجلس ذاته؛ '٣' مسؤوليات الرئيس في تصريف أعمال الهيئات الفرعية؛ '٤' زيادة عدد الهيئات الفرعية؛ '٥' مسائل عامة ذات صلة بالجزاءات، بما فيها الإدراج في القوائم، والشطب منها، والرصد.

أفرقة مجلس الأمن العاملة

أشار أحد المشاركين إلى أن المسائل المواضيعية، من قبيل المسؤولية عن الحماية، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإفلات من العقاب، لا زالت تشكل مجالات جديدة لعمل المجلس وتطرح تحديات كبرى أمام الطريقة التي يعمل بها. وفيما يتصل بهذا الدور الموسع للمجلس، أشار المتكلم إلى الفريق العامل المعني بالأطفال والتراعات المسلحة التابع لمجلس الأمن، كنموذج للتقدم الجيد. فقد تمكن المجلس من خلال جهود هذا الفريق العامل من اعتماد نهج شامل وعملي المنحى لمعالجة مسائل من قبيل تجنيد الأطفال وحماية الأطفال في حالات التراع المسلح. وقد توخت الآلية الموضوعة سلسلة من الإجراءات هي: الرصد الميداني، وإبلاغ المجلس، وحيثما يكون ذلك ملائما، تطبيق الجزاءات وإحالة القضايا

إلى المحكمة الجنائية الدولية. وارتأى هذا المشارك أن الفريق العامل قد أصاب نجاحا في أن يجمع في هيئة فرعية واحدة، طائفة واسعة من العناصر: الإرادة السياسية، والأدوات الملموسة، والرصد الميداني وإجراءات المتابعة. وأشار إلى أن بعض المنظمات غير الحكومية اقترحت توسيع هذه الآلية لتشمل مجالات أخرى، من قبيل ''المرأة والسلام والأمن''. وأشار مشارك آخر إلى أن اقتراح إنشاء هيئة فرعية لمعالجة مسألة المرأة والسلام والأمن قد واجه قدرا من المعارضة على أساس أن الهيئات الفرعية القائمة كثيرة جدا، وأعرب عن رأي مفاده أن مثل هذه الهيئات ينبغي الحكم عليها وفقا لقدرتها على تحقيق النتائج. وحذر مناقش ثالث من أن تجنب المزيد من اتهامات بعض أعضاء الجمعية العامة بالتعدي، يتطلب من المجلس اعتماد نهج يتسم بقدر كبير من الحصافة من أجل فتح مجالات جديدة لنشاطه.

أساليب العمل والعلاقة بين الهيئات الفرعية والمجلس

وفقا لما ذكره أحد المعلقين، ينبغي التمييز بوضوح بين قرارات مجلس الأمن التي يفرض بموجبها نظم الجزاءات وبين العمل على تنفيذها الفعلي في إطار لجنة ما. فالعمل في إطار إحدى اللجان على تنفيذ القرار يجب أن يجري على أساس ما ورد في القرار المعني. وينبغي لرؤساء اللجان كفالة أن تكون هذه الهيئات الفرعية هي مجرد وسائل لتنفيذ قرارات المجلس وألا تستخدم كمحافل للتشكيك في القرار المعني أو إعادة النظر فيه.

وفيما يتعلق بأساليب عمل هيئات المجلس الفرعية، رأى العديد من المشاركين أن مبدأ توافق الآراء هو الجانب الإشكالي في عملية اتخاذ القرار داخل اللجنة. ولوحظ وجود ''تباين'' بين التصويت في مجلس الأمن، الذي ما زال يتطلب أغلبية تسعة أصوات مع عدم اعتراض أحد الأعضاء الدائمين، وبين الممارسة السائدة في اللجان والمتمثلة في اتباع قاعدة توافق الآراء. وعلّق أحد المشاركين قائلا إنه لا ينبغي التشديد كثيرا على هذه الخاصية، حيث ينبغي للرؤساء السعي في كل الأحوال لتحقيق التوافق بوصفه سبيلا للتعبير عن الوحدة والسلطة بدرجة أكبر. وفي نفس الوقت، حذر متكلم آخر من خطورة وضع الهيئات الفرعية أساليب عمل خاصة بها لاتخاذ القرار، بطريقة منفصلة عن النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن. واقترح مناقشان آخران اعتماد نهج متنوع لعملية اتخاذ اللجان للقرار على أساس طبيعة الإجراء الذي يجب أن تقوم به الهيئات الفرعية، لتلافي الاختلاف في إجراءات التصويت، ووافق متكلم آخر على أن حلا يعتمد أسلوب ''حل واحد يناسب الجميع'' سوف لن يمكِّن اللجان من العمل بكفاءة وأن نهجا متدرجا قد يخدم هذا الغرض على نحو أفضل. واقترح أن وضع قواعد مرنة وخاصة قصد التوصل للقرارات هو ربما أفضل طريقة لأداء طائفة واسعة من المهام، المضطلع بها في معظم لجان الجزاءات من قبيل الإدراج في

القوائم، والشطب منها، ومنح الاستثناءات لأسباب إنسانية، والاستعراض الشامل لقوائم الخاضعين للجزاءات، وغير ذلك من الإجراءات مثل كتابة الرسائل واتخاذ الخطوات أو المبادرات السياسية. وأيد أحد المشاركين صراحة التوصيات الواردة في التقرير الذي أعدته مؤخرا أكاديمية السلام الدولية بالتعاون مع مركز التعاون في مكافحة الإرهاب في العالم والذي أشير إليه في ورقة المعلومات الأساسية التي أعدت لأجل الحلقة الدراسية[أ]. واقترح متكلم آخر أن يظل اتخاذ قرار إدراج الأشخاص في القائمة يُتخذ بأسلوب توافق الآراء، بينما يكون اتخاذ قرار الشطب من القائمة ممكنا بأغلبية مشروطة مع الحق في النقض للأعضاء الدائمين أو بدونه. وبالمثل يمكن للجان أن تدرس وضع قواعد مخالفة للقواعد الحالية عندما تبت في أمر الاستثناءات لدواعي إنسانية، وتحديدا عند منح الاستثناء ما لم يُعبر عن معارضة لذلك. أما فيما يتعلق بعملية استعراض قوائم الجزاءات، فمن الممكن تطبيق قواعد نظام اللجان المعمول بها في الاتحاد الأوروبي. بحيث تتخذ جولة أولى من القرارات بتوافق الآراء، بينما تخضع جولة ثانية لأسلوب أغلبية الأصوات. ولاحظ بعض المشاركين، أن بعض اللجان قد اعتمدت بالفعل نظامها الداخلي وفقا لما ورد في المبادئ التوجيهية لعمل كل منها. وقدم اقتراح آخر بشأن أساليب عمل هيئات المجلس الفرعية كان يتعلق بتنظيم جلسات اختتام أعمال اللجان على مستوى المجلس. و أقترح أن تحال المسائل التي لا يمكن حلها على مستوى الخبراء إلى مستوى السفراء لمناقشتها واتخاذ قرار بشأنها.

مسؤوليات الرئيس

بقصد التوصل إلى حل في حالات الجمود الممكن حدوثها، أعرب العديد من المتكلمين عن اعتقادهم بوجوب أن يكون من صلاحيات الرئيس، أن يحيل، إذا دعت الضرورة لذلك، المواضيع التي تعذر التوافق بشأنها إلى المجلس للنظر فيها. وعلى النقيض من ذلك، أعرب متكلم آخر عن رأي مفاده أنه لا ينبغي للرئيس أن يخاطب المجلس دون موافقة اللجنة. إلا أنه أعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي لرئيس اللجنة إبلاغ رئيس المجلس تقييمه للمسائل المطروحة في اللجنة.

وبشكل أعم، أشار العديد من المشاركين إلى أنه سيكون مفيدا لو سُمح لرؤساء اللجان باستخدام درجة محددة من المرونة في أعمالهم، بشرط أن يكون ذلك ضمن نطاق الولاية التي ينشئها المجلس. فعلى سبيل المثال، أشار أحد المشاركين إلى أنه ينبغي أن تكون

(أ) Eric Rosand, Alistair Miller, and Jason IPe, *The UN Security Council's Counter terrorism Program*: *What lies ahead*? (New York International Peace Academy, 2007) اقتبست في النقاط الأساسية والأسئلة المتوقعة المعدة لجلسات النقاش خلال اجتماع المائدة المستديرة بشأن ''الانطلاق إلى العمل بقوة''.

لدى الرئيس الحرية في أن يبلغ في تقاريره إلى المجلس عن وجود خلافات داخل اللجنة. وأشار مشارك آخر إلى أن لجان الجزاءات أنشئت قصد عدم إثقال كاهل المجلس، بالنظر في التفاصيل التقنية، ولذلك ينبغي لرؤساء اللجان ممارسة مسؤوليتهم في كفالة أداء اللجان لهذه المهمة. وعوضا عن مجرد محاولة إيجاد أدنى قاسم مشترك، ينبغي لرؤساء اللجان أن يتجهوا نحو جعل المجلس أكثر فعالية في الاضطلاع بمسؤولياته الأكبر. وعلى سبيل المثال، ذكر أحد المناقشين كمثال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، والتي كانت عملية التوصل لتوافق في الآراء داخلها، بما في ذلك فيما يتعلق بنصوص البيانات الصحفية، تتسم بدرجة كبيرة من الصعوبة.

تزايد عدد الهيئات الفرعية

لما كان الاتجاه العام لعدة أعوام هو تزايد عدد هيئات المجلس الفرعية واتساع نطاقها، فقد أعرب العديد من المشاركين عن بعض الشواغل بشأن تكاثرها. ومع ذلك، فإن زيادة عدد لجان الجزاءات قد أوحت للبعض بالحاجة إلى قدر أكبر من التنسيق والاتساق. وفي هذا الصدد، أشار أحد المناقشين إلى إمكانية دمج بعض اللجان والأفرقة العاملة، على الرغم من أن إنشاءها جرى عملا بقرارات مختلفة. وأعرب عدد قليل من المتكلمين عن شعورهم بأن هذا الاقتراح قد يكون مفيدا لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تضطلع ثلاث لجان مختلفة بمهام متشابهة. وحذَّر مناقش آخر من أن دمج لجان مختلفة لن يؤدي إلى تعزيز فعالية المجلس إلا إذا جرى تنفيذه من حيث الشكل والمضمون معا. وأوضح أن من غير المفيد في مجال مكافحة الإرهاب مجرد إنشاء جهاز موحد ذي جدول أعمال مشروح يتكون من نقاط منفصلة لكل لجنة سابقة تعمل في مجال مكافحة الإرهاب.

وبخصوص التصدي للإرهاب، أشير إلى أن المجلس له عبء عمل ثقيل. ولاحظ أحد المتكلمين أنه في حين كانت استجابة المجلس في هذا الصدد سريعة، إلا أنها طبقت حتى قبل أن تضع الأمم المتحدة ككل استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب. وبصفة خاصة، دعا إلى إعمال الفكر في اكتشاف أفضل طريقة يمكن بها للمجلس معالجة هذه المسألة خاصة وقد اعتمدت الجمعية العامة الآن استراتيجية شاملة في هذا الصدد. ورد أحد المشاركين باقتراح مفاده أن يشجع المجلس زيادة التعاون الوثيق والتنسيق مع الجمعية العامة لأن الإرهاب يشكل تهديدا لكافة الدول الأعضاء. وتابع قائلا إن تعيين المدير التنفيذي الجديد للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب قد يكون أتاح الفرصة لذلك. وحذر من أن أعضاء الجمعية العامة يميلون للنظر إلى مجلس الأمن وكأنه يسعى للحفاظ على سيطرته التامة على جهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، وأشار المتكلم نفسه إلى أن تعزيز التعاون في مجال

مكافحة الإرهاب يمكن أن يساعد كثيرا في الحد من التوتر القائم بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

المسائل المتعلقة بالجزاءات، بما فيها الإدراج في القوائم والشطب منها، والعمل مع أفرقة الخبراء

حذر عدد من المتكلمين من خطورة تلاشي مصداقية العديد من لجان الجزاءات. ووفقا لما ذكره أحد المشاركين فإن مصداقية اللجان بل والمجلس نفسه قد تتقوض ما لم تعدل نظم الجزاءات باستمرار وفقا للديناميات السائدة في الميدان. وكأمثلة على اللجان التي تحتاج للتعديل العاجل، أشير إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وبالنسبة للأولى، أشير إلى أن نظام الجزاءات لم يأخذ في الاعتبار بالقدر الكافي التغيرات السياسية التي حدثت منذ توقيع اتفاق واغادوغو، وفي الحالة الثانية، حصرت اللجنة نفسها في المفاهيم السائدة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ وهي في حاجة للمضي قدما تحت قيادة رئيسها.

ووفقا لما ذكره مشاركون آخرون، فإن مصداقية لجان الجزاءات قد ضعفت بسبب عدم صقل عملية إدراج الأشخاص في القوائم الموحدة وشطبهم منها حتى الآن. وجرى الإعراب عن انتقادات للافتقار إما إلى الشفافية في هذه المواضيع أو إلى معايير واضحة لإدراج الأشخاص والكيانات في القوائم أو شطبهم منها. وعلى سبيل المثال، تساءل أحد المشاركين عن السبب في اشتمال قائمة اللجنة المعنية بالقاعدة والطالبان على المسلمين دون غيرهم. وأقر المشارك بضرورة أن يتحرك المجلس بسرعة لمنع الأعمال الإرهابية، ولكنه أعرب عن أسفه لعدم موثوقية المعلومات المقدمة دعما لطلبات الإدراج في القائمة. وبالمثل عبر مناقش آخر عن قلقه إزاء موثوقية مصادر المعلومات الاستخبارية المقدمة دعما لطلبات الإدراج في القوائم، وردا عن ذلك، أكد أحد المتكلمين أن هذه المعلومات يجرى إخضاعها لمجموعة من عمليات التدقيق الصارمة على المستوى الوطني قبل تقديمها إلى مجلس الأمن. وأشار مناقش آخر إلى الحالات التي يؤثر فيها الإدراج ليس في القوائم فقط على المستهدفين على نحو مشروع، بل أيضا على الأشخاص الذين يحملون أسماء مطابقة لأسماء هؤلاء، لأن العديد من هذه الأسماء شائع وكثير الاستخدام. وذكر هذا المشارك، أن الأشخاص الذين يقعون ضمن هذه الفئة لا يستطيعون السفر إلى الخارج، ملاحظا أنه حتى الأشخاص الذين يخدمون حكوماتهم في السلك الدبلوماسي لا يستطيعون الحصول على تأشيرات الدخول. وأقر المتكلم نفسه بأن إجراءات المجلس قد تحسنت بالفعل، ولكنه ذكر أيضا أن هناك مجالا

لزيادة تعزيز جهود مجلس الأمن في جعل عملية الإدراج في القوائم والشطب منها أكثر شفافية.

وأعرب متكلم آخر عن رأي مفاده أن الافتقار إلى الالتزام بالقواعد الإجرائية القانونية وإلى الشفافية والإبقاء على أسماء الذين برأتهم المحاكم الوطنية فضلا عن الحماية المحدودة لحقوق الإنسان للأشخاص المدرجين في القوائم، أمور تقوض كلها مصداقية المجلس. وفيما يتعلق بأثر الأحكام القانونية على المستوى الوطني وتأثيرها على قوائم اللجنة، شدد أحد المشاركين على أن مجلس الأمن يعمل بوصفه هيئة غير قضائية تستخدم الدبلوماسية الوقائية. فالمجلس لا يعاقب بل يتخذ إجراءا وقائيا يستند على مجمل المعلومات المتاحة. وخضوع الشخص المعني لإجراءات قضائية وطنية ليس العامل الحاسم الوحيد الذي يؤخذ في الحسبان. وهذا الموضوع يتصل بالمسألة الأكبر، ألا وهي الالتزام بالقواعد الإجرائية القانونية، وشدد المتكلم على أن كافة المشاركين يدركون أنه ما لم يعالج المجلس مسألة الالتزام بالقواعد الإجرائية القانونية فإن مصداقية الجزاءات كأداة لمكافحة الإرهاب سوف تتقوض.

وفيما يتعلق بعملية رصد الجزاءات، أشار المشاركون إلى أن المحافظة على مصداقية أفرقة الخبراء عنصر محوري، ذلك أن هذه المواضيع تؤثر بطريقة مباشرة على مصداقية اللجان ذاتها. وفي هذا الصدد، جرى توجيه النقد إلى عمل أفرقة الخبراء باعتباره لا يستوفي دائما أسمى المعايير، وانتقدت بعض تقاريرها بوصفها مدعاة للشك بطريقة أو بأخرى. وردا على ذلك أشاد أحد المشاركين بالكفاءة المهنية العالية لأفرقة الخبراء. وفي حين ذكر أحد المشاركين أن أفرقة الخبراء يكون لديها في بعض الحالات معلومات موثوقة، عبر آخرون عن شعورهم بأن هذه الأفرقة تقوم أحيانا باستقراء مؤسس على بينات ضعيفة. واستشهد هذا المتكلم في هذا الصدد بحالة الصومال، حيث لم يقم فريق الرصد قط بزيارة البلد، كمثال على ذلك. واقترح كذلك أن ينظر المجلس في تنظيم جلسات استماع مع الخبراء.

الجلسة الرابعة

الدروس المستفادة: ملاحظات المشاركين في حلقة عام ٢٠٠٧

مدير المناقشة:

السفير زالماي خليل زاد

الممثل الدائم للولايات المتحدة

المعلقون:

السفير ناصر عبد العزيز الناصر

الممثل الدائم لقطر

السفير بيتر بوريان

الممثل الدائم لسلوفاكيا

السيد لويس إنريكي شافيز

نائب الممثل الدائم لبيرو

السفير ليسلي كوجو كريستيان

الممثل الدائم لغانا

السفير لوك جوزيف أوكيو

القائم بالأعمال بالنيابة للكونغو

افتتح مدير المناقشة الجلسة بتهنئة أعضاء المجلس الجدد، مشيرا إلى أن الأعضاء المنتخبين يضيفون المزيد من المشروعية على الطبيعة التمثيلية لعمل المجلس. وأكد أيضا حجم العمل الذي يواجه أعضاء المجلس.

تقديم المشورة إلى أعضاء مجلس الأمن الجدد

حث أحد المتكلمين أعضاء المجلس المنتخبين حديثا على الاستفادة بقدر الإمكان من الوقت المتبقي قبل حلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، في التحضير لفترة عضويتهم في المجلس. وأشار في ذلك الصدد، إلى أهمية وجود فريق ذي نوعية جيدة، وإلى ضرورة الشروع في

إجراء الاتصالات مع أعضاء المجلس الحاليين، ابتداء من مستوى السفراء ونزولا حتى مستوى الخبراء الاستشاريين. ولاحظ متكلم آخر أن الأهمية لا تقتصر على وجود نوعية جيدة من الموظفين فحسب، بل تشمل أيضا وجود العدد الكافي من العاملين من أجل تجويد أداء المهام الوظيفية في المجلس، قائلا إنه ما أن يبدأ المجلس الانعقاد فلن يتوفر سوى القليل من الوقت لمعالجة المسائل المتصلة بالموارد البشرية. وأكد أحد المتكلمين في معرض تحذيره للسفراء المنضمين لعضوية المجلس كي لا يحاولوا ''تغطية جميع المسائل'' بمفردهم، على أهمية دور الخبراء الاستشاريين في تقديم المساعدة إلى السفراء كي يستوعبوا تلك المسائل. وأطلق المتكلم على منسقي الشؤون السياسية، أيضا تسمية ''اليد اليمنى'' للممثلين الدائمين، مشيرا إلى أنه يجب عليهم التحلي بمستوى عال جدا من أخلاقيات المهنة كي يؤدوا عملهم بفعالية. وأكد أحد المشاركين، في معرض تنبيهه للأعضاء المنتخبين حديثا إلى أن التزاماتهم تجاه المجلس ستستغرق جل وقتهم، على أنه قد يصعب عليهم الالتفات إلى المسائل الأخرى في الأمم المتحدة. إلا أنه أشار عليهم بأن ''يقاوموا إغراء'' الابتعاد عن أعمالهم الأخرى في الأمم المتحدة، نظرا إلى أن فترة عضويتهم في المجلس لا تتجاوز سنتين.

ووجه متكلم آخر الانتباه إلى بعض المزالق التي تواجه أعضاء المجلس الجدد، قائلا، على سبيل المثال، إن بعض بنود جدول أعمال المجلس لا يندرج دوما في عداد أولويات وزارات الشؤون الخارجية بالدول المنتخبة حديثا لعضوية المجلس، الشيء الذي يتطلب إلمام الأعضاء الجدد بمسائل كثيرة وتمحيصهم لها قبل بدء انعقاد المجلس. وأشار وفد إلى أن التأقلم مع هذه المسائل قد يستغرق ستة أشهر كاملة، مؤكدا أن الأعضاء غير الدائمين لا يملكون ذاكرة مؤسسية، وأنهم كثيرا ما يكونون غير ملمين بالنظام الداخلي المؤقت للمجلس. وأضاف أن الأعضاء الجدد يستطيعون مع ذلك الاعتماد على المشورة التي يتلقونها من أعضاء المجلس الأكثر خبرة في مجال معالجة هذه الفجوات المعرفية. وأكد أحد المشاركين أيضا قيمة الإحاطات والمشورة التي تقدمها الأمانة العامة، فيما يتعلق باستيعاب المسائل المدرجة على جدول أعمال المجلس. وجرت الإشارة أيضا إلى أن الأنشطة التدريبية لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) كانت مفيدة لأعضاء المجلس الجدد. ولوحظ أن أحد عيوب صغر حجم الوفود هو أن تمثيلها لا يكون على مستوى السفراء في كثير من البلدان المدرجة على جدول أعمال المجلس، مما يتسبب في الاعتماد بدرجة كبيرة على تقارير الأمين العام. وأشير إلى أن المنظمات غير الحكومية التي تملك معارف مباشرة مستقاة من الميدان، قد تشكل مصدرا قيما للمعلومات. ولاحظ بعض المتكلمين أيضا أن المشورة التي تصدر في تقرير مجلس الأمن توفر منطلقات جيدة للتمعن في عمل المجلس.

وذكر أحد المشاركين أن الأعضاء المنتخبون يستطيعون إضفاء قيمة خاصة على عمل المجلس من خلال التركيز على المسائل التي يملكون فيها رؤية أو خبرة متفردة، حتى وإن لم يكونوا ملمين بكل دقائق جميع المسائل. ولعل هذا يشمل أعضاء المجلس الذين قضت بلدانهم فترات انتقالية بين أنظمة سياسية أو اقتصادية مختلفة، أو الأعضاء الذين يملكون خبرة في مجال إصلاح أو تطوير الأمن. وفي هذا الصدد، أشار متكلم إلى الخبرة التي اكتسبها وفده أثناء فترة عضويته في مجال التركيز على مسألة إصلاح قطاع الأمن، الشيء الذي أدى بدوره إلى تعزيز خبرة الوفد فيما يتصل ببنود جدول أعمال المجلس الأخرى، التي شملت، على سبيل المثال، بعض عناصر بناء السلام عقب انتهاء النزاعات. وقال متكلمون آخرون إن هؤلاء الأعضاء سيشاركون بفعالية من خلال الاهتمام بالمسائل التي تتسق مع مصالحهم الاستراتيجية من بين أعمال المجلس.

وأكد أحد المشاركين للأعضاء المنتخبين حديثا أهمية التركيز على تنفيذ قرارات المجلس، معربا عن رأيه في أن القرارات تتخذ في بعض الأحيان لمجرد ''تسجيل مواقف سياسية''، بدون إيلاء اهتمام كاف لتنفيذها الفعلي. وعلّق قائلا إن مثل هذه الوقائع تنال بقدر كبير من مصداقية المجلس. وعلى ذات المنوال، أشار متكلم آخر لاحقا إلى أن القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦) بشأن السودان، اعتمد مع امتناع البعض عن التصويت، قائلا إن ذلك القرار لم ينفذ في واقع الأمر. ومن جهة أخرى، نُفذ القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) الذي اعتمد بالإجماع بشأن البند نفسه. ولوحظ أن احتمالات التنفيذ تزداد حينما يكون الأعضاء ''مصممين على توحيد صفهم''. وحث أحد المتكلمين أعضاء المجلس المنتخبين على ''توخي الحرص'' في التعامل مع الأعضاء الدائمين، سواء كان العضو المنتخب ''متفقا معهم أو معارضا لهم'' في مسألة معينة. وفي هذا الصدد، حث أحد المشاركين الأعضاء المنتخبين، على ''التحلي بالقدر الكافي من الشجاعة لمواجهة التحديات'' التي يثيرها الأعضاء الدائمون عند شغلهم لرئاسة المجلس، مضيفا أن الرئاسة تشمل مسؤولية التشجيع على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تفادي مسائل من قبيل ''التعجل في الدعوة إلى التصويت'' على مشروع قرار، على سبيل المثال.

رئاسة مجلس الأمن

أكد أحد المتكلمين، في معرض تسليمه بالصعوبات الملازمة للاستعداد لرئاسة المجلس، على أن الرئاسة عملية ''تعلم من خلال الممارسة'' في المقام الأول. واقترح متكلم آخر أن يتم التركيز على المسائل المواضيعية كي تكتسب رئاسة وفد ما هيكلا خاصا بها، على أن يتلو ذلك إعداد الوفد المعني وأعضاء المجلس الآخرين، كي يتسنى توقع أن تتمخض

المناقشات المواضيعية عن نتائج موضوعية. إلا أن البعض حذر من مغبة أن يثير رؤساء المجلس المسائل المواضيعية لمجرد الرغبة في إثارتها. ويتعين على الرؤساء، كي يعززوا مصداقية المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، مواصلة التركيز بشكل منهجي على هذه المسائل المواضيعية، حتى بعد انتهاء فترات رئاستهم بوقت طويل. ودعا متكلم آخر إلى استخدام ''صورة موسعة'' للنظر إلى المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس. وقدّر المتكلم أن المناقشات المواضيعية تكون هامة لهذا السبب، علاوة على أنها تشكل مساحة يستطيع الأعضاء المنتخبون المشاركة فيها بفعالية في عمل المجلس. بيد أنه نبه إلى أنه، بالرغم من أن بعض المناقشات المواضيعية قد تكون من اختصاص الجمعية العامة، فإن ما يتصل منها بصون السلام والأمن الدوليين يندرج ضمن اختصاصات مجلس الأمن.

وتساءل أحد المشاركين عن الكيفية التي يتعين بها على وفد ما أن يوازن بين مسؤولياته كرئيس للمجلس ومسؤولياته الوطنية. ورد عليه أحد المشاركين في المناقشة بأن الوفد الذي يتولى الرئاسة يستطيع دوما الإعراب عن موقفه الوطني في الجلسات الرسمية أو المشاورات غير الرسمية. وأشار مشارك آخر إلى مسؤولية الرئاسة في مجال بناء التوافق في الآراء داخل المجلس بشكل يتفق مع المصالح الوطنية، وضرب مثلا لذلك بقوله إن رئيس المجلس ''لن يكون له رأسان بل رأس واحد أكبر حجما'' خلال الشهر الذي يتولى فيه الرئاسة. وأشير أيضا إلى أنه يتعين على رئيس المجلس أن يقدّر الروابط بين الشؤون الداخلية والدولية حق قدرها، باعتبار أنه ينبغي أن يكون حصيفا في التعامل مع التوقعات في وطنه أثناء شغل بلده لمنصب الرئاسة، وذلك عن طريق إقامة اتصالات جيدة مع الحكومة ووسائط الإعلام والمجتمع المدني في البلد.

تأثير الأعضاء المنتخبين على عمل مجلس الأمن

نصح أحد المتكلمين الأعضاء المنتخبين حديثا بأن يجدوا لأنفسهم ''مكانة طبيعية'' في المجلس. إذ بالرغم من أهمية عدم مبالغتهم في تقدير نفوذهم، سيكون من المهم أيضا عدم التقليل من شأن ذلك النفوذ. وأعرب عن رأيه بأن هناك ''نقطتي دخول'' إلى عمل المجلس، إحداهما ''تستند إلى القوة''، قال عنها إنها تعوّد امتلاك حق النقض (الفيتو). ووصف المتكلم نقطة الدخول الثانية، التي يستطيع جميع أعضاء المجلس الاستفادة منها، بأنها ''تستند إلى النفوذ''. ووجه تعليقاته إلى الأعضاء الخمسة المنضمين إلى المجلس، فأضاف قائلا إن هذا النفوذ يستند إلى الكيفية التي يبني بها الأعضاء سلطتهم ومصداقيتهم في مناقشات المجلس. وأكد في هذا السياق أنه سيكون بوسع الأعضاء المنتخبين تقديم حجج ومواقف شديدة القوة إزاء المسائل المعروضة على المجلس. ونصح المتكلم الأعضاء الجدد أيضا بالانغماس في المسائل

عوضا عن ''الوقوف جانبا''، علاوة على نصحهم بالتركيز على البنود التي تكون لوفودهم فيها مصلحة استراتيجية.

وتناول أحد الأعضاء المنتخبين التصور بأن المجلس كيان غير ديمقراطي، فقال إنه لاحظ أن الأعضاء الدائمين برغم قوتهم يحتاجون إلى دعم الأعضاء المنتخبين من أجل اتخاذ إجراء في المجلس، نظرا إلى أن اعتماد القرارات يتطلب الحصول على تسعة أصوات مؤيدة – إن لم يستخدم حق النقض. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ضرورة لوجود توافق في الآراء بين جميع الأعضاء كي يستطيع المجلس الإعراب عن نفسه في صور أخرى، كالبيانات الرئاسية والصحفية. وأكد المتكلم أن الأعضاء المنتخبين يستطيعون أداء دور فعال في التوصل إلى مثل هذا التوافق في الآراء. ولاحظ متكلم آخر أن الأعضاء المنتخبين يستطيعون الإسهام في تشكيل السياسات من خلال رئاسة اللجان، لا سيما وأن هذه اللجان ليست هيئات فرعية غير ذات شأن أو عديمة النفوذ، كاللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) أو اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان. وعليه فإن دور الأعضاء المنتخبين في اللجان يدحض التصور بأنهم مجرد أدوات لخدمة الأعضاء الدائمين. وأشار أحد المتكلمين، في معرض مناقشته لإمكانية توسيع عضوية المجلس، إلى أنه بالرغم من أن التشكيل الحالي للمجلس لا يعكس التناسب الإقليمي، كما لا يعكس في كثير من الأحيان مصالح بعض المجموعات الإقليمية، فإن توسيع عضوية المجلس من أجل التصدي لهذه التحديات قد يضير فعالية المجلس وكفاءته.

وتساءل مشارك آخر عن التصور بأن أعضاء المجلس ينحون إلى معالجة المسائل باعتبارهم هيئة موحدة، بينما واقع الأمر هو أن الاختلافات تثور فيما بين الأعضاء في كثير من الأوقات، نظرا إلى أن المصالح القومية كثيرا ما تكون في المحك. وأكد أحد المشاركين في المناقشة، أثناء حضه على التوصل إلى توافق في الآراء وعلى اتحاد أعضاء المجلس، على أن فرصة حقيقية تتاح لأعضاء المجلس الأفارقة كي يسهموا في صون السلام والأمن في تلك القارة.

الشفافية والتعدي

قُدّمت عدة تعليقات على مسألة الشفافية في عمل المجلس. ولاحظ أحد الأعضاء المنتخبين أن وفده لم يستبعد من مسائل كثيرة كان يرغب في المساهمة فيها. وبالمقابل، أوضح المتكلم أن هذا لا ينطبق دوما على ما يدور في هيئات الأمم المتحدة الأخرى، مشيرا على وجه الخصوص إلى ''بعض العمليات التفاوضية'' التي تضطلع بها الجمعية العامة. وأشار بعض المتكلمين على وجه التحديد إلى الإحالة إلى الآليات التي تتضح من خلالها شفافية المجلس، منها الإحاطات الإقليمية، والمناقشات المفتوحة، والاجتماعات التي تعقد ''بصيغة

آريا''. ومن جهة أخرى، أشار متكلم آخر إلى أن عمل المجلس كثيرا ما يضار بسبب انعدام الشفافية، ليس فقط أمام عضوية الأمم المتحدة في هيئتها الأوسع بل وأمام أعضاء المجلس المنتخبين أنفسهم. ولاحظ أن الأعضاء الدائمين تفاوضوا في عدة مناسبات بشأن مشاريع قرارات بدون إبلاغ الأعضاء المنتخبين. واستحضر أن مشاريع القرارات المشار إليها تتناهى إلى سمع الأعضاء المنتخبين في ذات الوقت الذي يصرح بها فيه لوسائط الإعلام.

ورأى أحد المشاركين أنه يستحسن، كلما اعتزم أحد الأعضاء إثارة مسألة في إطار بند ''مسائل أخرى'' في المشاورات غير الرسمية، أن يتم إطلاع الأعضاء الآخرين على تلك المسألة بشكل مسبق على أساس الاتصالات الثنائية. وفيما يتعلق بمسألة تبادل المعلومات خارج إطار المجلس، أكد المتكلم ضرورة إيجاد توازن بين التطلع إلى هذا التبادل وبين مسألة السرية. وتردد ما قاله هذا المتكلم على لسان متكلم آخر، حين رأى أن إطلاع الأعضاء لعواصمهم بشكل جيد على المسائل التي ينظر فيها المجلس أمر هام، ويبرز من ذلك على وجه الخصوص تمكين العواصم من إرسال تعليماتهم في توقيت جيد. إذ أن هذا سيمكن العواصم من التفكر ''على مبعدة'' فيما يتم إبلاغها به من نيويورك. وتم التأكيد أيضا على ضرورة كفالة إبقاء العواصم ''على صلة'' بما يدور فيما بين الوفود في مقر الأمم المتحدة.

ووصف متكلم آخر دخول وفده إلى المجلس بأنه ''مفاجأة سعيدة''، وفي مقدمتها إدراك الوفد أن بعض المسائل تتم معالجتها بفعالية أكثر في المشاورات غير الرسمية، التي يكون المجلس فيها بعيدا عن ''الأعين المحدقة للجمهور ووسائط الإعلام''، نظرا إلى طبيعة عمل المجلس. ومع ذلك يؤدي هذا النهج تجاه تصريف أعباء المجلس إلى ما يتصور من انعدام الشفافية فيه. وعلق أحد المشاركين الآخرين بأن تبادل المعلومات بشكل مستفيض مع وسائط الإعلام تسبب في مشاكل كثيرة، بما في ذلك تأخير إجراءات المجلس في بعض الأحيان.

وتناول أحد المتكلمين الرأي القائل بأن المجلس يتعدى على ولايات هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وبرغم قول المتكلم إن ما يقال قد يكون صحيحا فقد تساءل عن المدى الفعلي الذي ''يحرم'' المجلس فيه الهيئات الأخرى من ممارسة صلاحياتها. وأشار إلى أن المسألة قد تتمثل ببساطة في أن المجلس يتناول مسائل لا تعالجها الهيئات الأخرى بشكل فعال. وجرت الإشارة أيضا إلى أن الدول غير الأعضاء في المجلس تستطيع توجيه انتباهه في أي وقت تشاء إلى مسائل معينة من خلال تقديم بلاغات إلى رئيس المجلس، كي يتم إطلاع أعضاء المجلس عليها، ويمكن أن يتم إصدارها في هيئة وثائق للمجلس، إذا طلب ذلك.